

## الخلافاات تطرق باب أحد أبرز أحزاب المعارضة في تونس

ودعت أوساط سياسية سعيد إلى تطبيق الفصل 80 من الدستور لحل البرلمان في أعقاب أحداث العنف والفضول الأخيرة. ويعتقد الشواشي أنه لا يمكن لرئيس الدولة استعمال الفصل 80 باعتبار أن شروط الفصل القانونية والدستورية والواقعية غير متوفرة بغياب المحكمة الدستورية. ويوضح أن "الأزمات الحالية لا تبرر دعوات الانقلاب على الدستور" داعيا إلى ضرورة معالجة الأوضاع بحكمة دون الالتجاء إلى الانقلاب على الدستور، مستغريا أن يطلق سياسيون ورجال قانون مثل هذه الدعوات. ويرى متابعون أن خطاب الشواشي يتناقض مع تصعيد عبو ضد الطبقة السياسية وخاصة حركة النهضة، ما يؤكد الاختلاف العميق في وجهات النظر داخل التيار.

وكان عبو قد شن هجوما على حركة النهضة الإسلامية متهمًا إياها بشبهات فساد تتعلق بالنشطة السياسية، وأنها من "حاكت الدساتير" لسحب البساط من تحت قدمي رئيس الحكومة السابق إلياس الفخاخ.



غازي الشواشي

الأزمات الحالية  
لا تبرر دعوات الانقلاب  
على الدستور

وأبرز عبو أن النهضة التي تدعي نجاحها في الإطاحة بحكومة تضارب تعيش بأموال كلها غير قانونية وغير شرعية وسبق أن تم تقديم شكاية في الغرض للثبوت من مصادر تمويل الحركة، علاوة عن تبويض الأموال وعلاقتها بالمال الفاسد والتمويل الأجنبي".

وفيما رجح متابعون أن مغادرة عبو للحزب مردها مواقفها الأخيرة من حركة النهضة في وقت خفف الحزب من نبرته التصعيدية ضدها، يؤكد الشواشي أن "النهضة خصمتا السياسي ونحلمها مسؤولية تربي الأوضاع"، ما يثبت أن دعوات عبو لتدخل الجيش كانت نقطة الخلاف الرئيسية.

وعن توقيت استقالة عبو، يرى الشواشي أنه لم يكن مناسباً، مقرا بتأثير هذه الخطوة على الحزب. وتابع "لم نرغب في قرار الاستقالة لكنه قرار شخصي... لا نستطيع أن نجبره على التراجع".

مع ذلك، يؤكد الشواشي أن حزبه سيواصل مشواره وسيعيد ترتيب بيته، فهو "حزب هياكل وليس حزب أشخاص". وختم بالقول "التيار في وضع ناضج لصناعة سياسة تحقق انتظارات التونسيين، وسيوظف هذا الخسار في المرحلة القادمة حتى يلعب دورا أكثر فاعلية".

### آمنة جبران

تونس - شقت الخلافاات الداخلية لطريق حزب التيار الديمقراطي الذي يعد أحد أبرز أحزاب المعارضة في تونس بعد انسحاب أمينه العام محمد عبو في وقت سابق والذي بات يصرح بمواقف دفعته أخيرا لمغادرة الحزب نهائيا. وأكد غازي الشواشي، الأمين العام للتيار الديمقراطي، صحة ما تداولته وسائل إعلام محلية عن مغادرة محمد عبو الأمين العام السابق للحزب نهائيا، وذلك بعد إعلانه الاستقالة من منصب الأمانة العامة في سبتمبر الماضي. ورجح الشواشي في حديثه لـ"العرب" أن يكون قرار مغادرة عبو نابعا من أن "يكون مستقلا ويبتني أطروحات ومواقف خاصة به وتفضيله ممارسة السياسة بصفة مستقلة خارج الأطر الحزبية"، لافتا إلى أنه "أصبحت لديه مواقف مختلفة عن مواقف الحزب". وربط متابعون توقيت استقالة عبو على خلفية إطلاقه تصريحات جديدة مثيرة للجدل وتتعارض مع مواقف الحزب الرسمية، باستفحال الخلافاات بين القيادات التي بدت منقسمة في التفاعل مع الأزمة السياسية الحادة التي تعصف بالبلاد في الأونة الأخيرة.

وأعرب عبو البالغ من العمر 54 عاما، الخلفاء، عن تاييده لنشر الجيش في كامل أرجاء تونس ووضع سياسيين في اللقوات المسلحة (رئيس البلاد) مع احتدام الأزمة السياسية.

وأضاف في تصريحات لإذاعة محلية أنه بإمكان الرئيس النظر بمعية وزير الداخلية في وضع الأشخاص الذين يمثلون خطرا على الدولة تحت الإقامة الجبرية إلى حين عودة القضاء إلى عمله. لكن الشواشي شدد على أن مواقف عبو تلزم شخصه وتتعارض مع مواقف الحزب الرسمية، في خطوة فسرها متابعون بأن دعوات الانقلاب التي أطلقها عبو على الدستور النقطة التي أفاضت الكاس والتي عمقت الخلافاات بينه وبين قيادات التيار وكانت وراء قرار استقالته من عضوية التيار.

وقال الشواشي "منذ مغادرة عبو منصب الأمانة، أطلق تصريحات تتناقض مع الحزب". وتعلقا على دعوة عبو للرئيس قيس سعيد إلى نشر الجيش، يؤكد الشواشي أن موقف الأمين العام السابق للتيار يلزمه ولا يلزم الحزب ويعكس رغبته في تبني مواقف مستقلة وممارسة السياسة بشكل مستقل.

وكشف الشواشي رفضه لكل محاولات الانقلاب على الدولة. وبرايه فإن الأولوية هي لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار القانون دون انحراف على الدستور والشريعة.

## انهيار التحالف بين أقوى رجلين في طرابلس

### احتدام الصراع بين تيار تركيا وستيفاني ووليامز



#### الكبير يصطف خلف أنقرة

لوحظ من فوضى إدارية وأمنية في إجراءات السفر بالخارج دون الالتزام بالضوابط النافذة بالخصوص". وأعربت الوزارة عن استغرابها مما وصفته "حالة التعالي والكبر من بعض المسؤولين والرافضين للاقتبال والروضخ لأوامر الجهات التابعين لها وضرورة استيفائهم للشروط القانونية والإدارية للسفر والتي تلتزم وزارة الداخلية بإعمالها وتنفيذها إنفاذا للقانون والقرارات الصادرة في هذا الشأن".

وأكدت أنها "لا تميز ولا تستثني أحدا من تنفيذ القانون والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص وأنها على كامل الاستعداد لمباشرة كافة الإجراءات بكل حزم وجدية على الكافة دون استثناء وليس لأي مسؤول أو مسؤول كان من يكون أن ينصب نفسه في مقام أعلى من مقام القانون". ويرى مراقبون أن انقلاب باشاغا على الكبير سيؤدي إلى المزيد من تضيق الخناق على محافظ مصرف ليبيا المركزي الذي يخوض أصلا معارك مع جهات أخرى بسبب شبهات فساد.

وواجه الكبير اتهامات كثيرة من صنع الله أبرزها هدر المال العام والتلاعب بنحو 186 مليار دولار من إيرادات النفط خلال السنوات الأخيرة وصرفها على أطراف معينة وفي مناطق محدودة من أجل مصالحه الخاصة وإنشاء مراكز قوة، وذلك في إشارة إلى قيادات جماعة الإخوان المسلمين ورجال أعمال في مدينة مصراتة.

استثنائية يبذلها المصرف ممثلا في محافظه لتوحيد سعر صرف الدينار الليبي والتزام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي". وطالب النائب العام باتخاذ الإجراءات اللازمة التي يخولها له القانون، فيما لم يعلق وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا على الموضوع، واكتفى بنشر تدوينة على حسابه الخاص بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، يقول فيها إن وزارة الداخلية ملتزمة بحاربة الفساد.

وتابع الكبير "نحن ملتزمون بملاحقة جرائم غسل الأموال، ومصممون على ملاحقة المتورطين في هذه الجرائم كأننا من يكون، وستتخذ إجراءاتنا ضدهم متى توفرت الأدلة المطلوبة". ويحاول وزير الداخلية بحكومة طرابلس أن يلجم صورته من خلال الظهور في ثوب الساعي لضرب الفاسدين والحفاظ على ثروات ليبيا الغنية بالنفط، علاوة على الاستنجااد بدعم خارجي.

وقال باشاغا الخميس في تغريدة له على حسابه بتويتر إن "وزارة الداخلية ملتزمة بحاربة الفساد" معيدا نشر تفاصيل وردت في بيان لوزارته ردا على شكوى الكبير. وأفاد البيان "شرعت وزارة الداخلية بإعمال المنشورات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة على المستويين التشريعي والتنفيذي بشأن الرقابة على حركة السفر للمسؤولين الذين يتقلدون مهام رسمية بالدولة الليبية نظرا لما

بشأن وجود اتفاق بين السراج وصنع الله للتخلص منه. وجاءت الخلافاات مع باشاغا لتعيد تلك الكهنتات إلى الواجهة باعتبار أنه أيضا من أقوى الشخصيات في طرابلس، ويحظى بدعم دولي كبير لاسيما بعد أن نجح في ترميم علاقته بفرنسا ومصر.

ويبدو المشهد في طرابلس منقسما بين تيارين الأول مؤيد لنحركات البعثة الأممية ورئيسها ستيفاني ووليامز وتيار آخر يمثل تركيا الراضة لتلك التحركات باعتبارها قد تنهي نفوذها في ليبيا خاصة إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي يتوقع البعض أن تكون أولى خطوات السلطة التنفيذية الجديدة.

ويبدو أن الكبير قد اصطف خلف تيار أنقرة لاسيما مع احتدام الحملة التي يشنها نشطاء محسوبون على التيار المتطرف على باشاغا متهمين إياه بالخيانة بعد زيارته إلى مصر وفرنسا وسط أنباء بشأن النزاع تركي كبير من الزيارتين.

وجاء في نص بيان نشره الكبير أنه "بتاريخ الخميس العاشر من نوفمبر عندما كنت بصدد السفر في مهمة رسمية خارج ليبيا تفاجأت بإدراج اسمي ضمن قائمة الممنوعين من السفر بأمر من وزير الداخلية المفوض فتحي علي باشاغا". واعتبر الكبير أنه "ولما كان ما صدر عن وزير الداخلية يمثل سلوكا خارج عن القانون ومساسا بمؤسسة سيادية تتبع السلطة التشريعية" مصرف ليبيا المركزي' (...) كما يمثل عرقلة الجهود

تصعيد جديد في سياق المواجهة على الأطماع السياسية والمالية غرب ليبيا أدى الخميس إلى انهيار تحالف يجمع وزير الداخلية بحكومة "الوفاق" فتحي باشاغا ومحافظ البنك المركزي الصديق الكبير، بعد منع باشاغا الكبير من السفر في خطوة تنطوي أيضا على تصاعد الخلافاات بين التيار المؤيد لتركيا في ليبيا وآخر محسوب على البعثة الأممية للدعم في ليبيا.

### طرابلس - انهيار التحالف بين أقوى

رجلين في العاصمة الليبية طرابلس بعد أن منع وزير الداخلية بحكومة "الوفاق" فتحي باشاغا محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير من السفر، بعد تحالف استمر لأشهر ضد رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج وتياره داخل الحكومة.

وقدم الكبير الخميس شكوى إلى المستشار القائم بأعمال النائب العام، ضد فتحي باشاغا، بتهمه فيها بمنعه من السفر وعرقلة جهوده لتوحيد سعر صرف الدينار في خطوة تؤكد حدوث قطيعة بين الرجلين ما يفاقم عزلة الكبير الذي تعرض خلال الأيام الماضية إلى ضغوط كبيرة من قبل رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله الذي اتهمه بالفساد.

وبدأت الخلافاات بين صنع الله والكبير بعد أن رفض صنع الله تحويل عائدات النفط لحساب مصرف ليبيا المركزي والزم بتجميدها في حساب بالمصرف الليبي الخارجي وفقا لاتفاق الذي جرى بين السلطات في الشرق وحكومة "الوفاق" لإعادة ضخ النفط نهاية سبتمبر الماضي.



فتحي باشاغا  
وزارة الداخلية في  
حكومة الوفاق ملتزمة  
بمباراة الفساد

ويعد تصاعد الخلافاات بين صنع الله والكبير عقد السراج اجتماعا ضم عددا من المسؤولين من بينهم طرفي الخلافاات انتهى بالإعلان عن البحث عن صيغة لإعادة تحويل العائدات النفطية إلى المصرف المركزي.

ويعتد نتائج ذلك الاجتماع برسائل مفادها أن الكبير ما زال الرجل الأول في طرابلس، وبددت كل ما قيل عن وجود ضوء أخضر دولي لإسقاطه بعد سنوات من التمسك في منصبه رغم إقالة البرلمان له مرارا، بعدما تواترت الأنباء

## سجال متصاعد بين دعاة تنفيذ عقوبة الإعدام ورافضيها في الجزائر

المقاومة والرفض المسجل في الدوائر الحقوقية ولدى ناشطين ومحامين. ولفت المتحدث إلى أن بلاده، لم توقع أو تصادق على أي اتفاقية دولية تمنع اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام، وإذا اقتضى الأمر سيتم تطبيقها". ويعود توقيف العمل بتنفيذ أحكام الإعدام إلى العام 1993، بعد موجة من الاتهامات المحلية والدولية للسلطة بتوظيف القرار لتصفية معارضين سياسيين لها، بعدما أصدرت آنذاك محاكم خاصة أحكاما بالإعدام في حق نحو ألف من مناضلي وأنصار جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وفي المقابل استبعد المحامي والرئيس السابق للهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان فاروق قسنطيني، أن تتجه الجزائر إلى "إزالة عقوبة السجن المؤبد في حق المتورطين في الجرائم المدكورة، أو تطبيق عقوبة الإعدام على المدانين فيها، لأن ذلك سيمس بسمعة الجزائر أمام المجتمع الدولي، خاصة وأن الدستور الجديد خصص مجالا واسعا لحقوق الإنسان وترقيتها، وفي مقدمتها الحق في الحياة الذي يعد حقا مقدسا".

وكان وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي، قد رفع أمام نواب البرلمان لصالح عودة تنفيذ أحكام الإعدام، من أجل "ردع الجريمة المنفاقة" في المجتمع، خاصة بعدما أخذت بعدا ترويجيا في الصدة الأخيرة، وصار الاختطاف والاعتصاف وقتل الأطفال والعنف ضد المرأة ظاهرة متداولة بكثرة.



فاروق قسنطيني  
من المستبعد تنفيذ  
الإعدام لأن ذلك  
سيمس بسمعة الجزائر

وذكر زغماتي حينها "تشرع بعقوبة الإعدام (موجودة في القانون) ولا تتفاجأوا في حال تطبيق هذه العقوبة في المستقبل إذا اقتضى الأمر، لأن هناك نقاشا على المستويين الوطني والدولي بين فريقَي التأييد والرفض لعودة تطبيق عقوبة الإعدام".

وأضاف "الجزائر دولة ذات سيادة وحررة في تطبيق عقوبة الإعدام ولا يوجد أي مانع محلي أو عالمي في ذلك" ما يؤكد عزم السلطة على العودة إليها، رغم

ودعا لأي استنكا محتمل لقرار مرتقب في هذا المجال، حاول المتحدث التوفيق بين توجهات السلطة للعودة بالعمل بأحكام الإعدام، وبين التزامات بلاده بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، من خلال العودة إلى مضمين الوثيقة الدستورية الجديدة التي تنتظر تصديق الرئيس عبدالمجيد تبون، الغائب عن البلاد منذ 28 أكتوبر الماضي بسبب وعكة صحية.

وقال لزهاري "إن التعديل الدستوري تضمن فقرة جديدة في ديباجته تخص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر". وأضاف "المادة 40 في التعديل الدستوري الأخير، مثال في ترقية حقوق الإنسان بالجزائر، حيث تنص على أن الدولة ملتزمة بمكافحة ومحاربة العنف ضد المرأة، والتكفل بالمعنفات منهن، وتوفير لهن الوسائل الصحية والاجتماعية، وتقديم المساعدة القضائية المجانية لهن، فضلا عن إنشاء مراكز لاستقبالهن وعدم تركهن في الشارع، وهو ما يكرس الإرادة السياسية القوية لترقية حقوق الإنسان في الجزائر".

خلال الأسابيع الأخيرة، وبعدا سياسيا بعدما دخلت مؤسسات رسمية وناشطون حقوقيون ومحامون على خط السجال، بين داعم للطرح على خلفية الجرائم المروعة المرتكبة في المجتمع، وبين المدافعين عن حقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انخرطت فيها الجزائر قبل ذلك.



هل تقر السلطات العودة لتنفيذ الإعدام

### صابر بلدي

الجزائر - تصاعد الجدل الحقوقي في الجزائر بشأن فرضية العودة إلى تنفيذ أحكام الإعدام بذريعة ردع الجريمة المتفاقمة حيث تعققت الانقسامات حول الإليات الكفيلة بالتوفيق بين محاربة الجريمة واحترام حقوق الإنسان.

وفيما تجاهر الدوائر الرسمية في البلاد تدريجيا بالعودة إلى تنفيذ أحكام الإعدام، لا يتوانى محامون ومنظمات حقوقية في التحذير من التراجع عما تحقق في مجال الحقوق.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المقرب من السلطة بوزيد لزهاري، في ندوة صحافية عقدها الخميس بالعاصمة، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بأنه "لا يوجد أي قانون يمنع من تطبيق حكم الإعدام، وأن بلاده علقت تنفيذ هذا الحكم كالتزام أخلاقي وبعته مع الأمم المتحدة، لكن ليس هناك أي قانون يمنعها من ذلك".

وأضاف "هذا الحكم يجب أن يقتصر فقط على الجرائم الخطيرة" وهو ما يعزز موقف الدوائر القانونية والتشريعية